BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

منتدى الحوار

Dialogue Forum

(DF)

الجودة والتنافسية في التعليم العالـــي

حسن ندير:

يسعدني أن أرحب بكم في منتدى الحوار بمكتبة الإسكندرية في ندوة بعنوان "الجودة والتنافسية في التعليم العالي" تلقيها الأستاذة الدكتورة سلوى بيومي المجولي رئيس اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد، وقد سبق وشغلت الدكتورة سلوى بيومي المجولي منصب عميد كلية الزراعة جامعة القاهرة، وهي حاليـــاً عضو في مجلس الشورى.

سلوى بيومي المجولي:

أشكر مكتبة الإسكندرية على هذه الدعوة الكريمة، وهي في الحقيقة سباقة باستمرار في كل الموضوعات التي تطرحها في تأكيد أواصر علاقتها بالمجتمع المصري والمشاكل التي يعاني منها، وأعتقد أن هذه رؤية كبيرة تتميز بها مكتبة الإسكندرية تحقق بها الكثير من الإنجازات في المجتمع المصري. كما أتوجه بالشكر للأستاذ الدكتور حسن ندير على تقديمي، وأحيي جامعة الإسكندرية التي يرأسها وهي غنية عن التعريف، وهي إحدى الجامعات التي قطعت شوطًا كبيرًا للغاية في مجال ضمان الجودة والاعتماد.

إن الموضوع الذي سنتحدث عنه اليوم كبير وصعب ومتداخل، وقد أخذ مني وقتًا طويلاً في التفكير في نقطة البداية، وتساءلت، هل من الأفضل أن نبدأ بالجانب الإيجابي؟ أم من الجانب السلبي؟ أم من الجانب الواقعي الذي نعيشه؟ إننا عندما نعاني من المعوقات بيننا وبين بعضنا البعض نعترف بها، لكن عندما نطرحها ونطرح رؤية حقيقية لتطويرها فإن المجتمع يقاوم، وخاصة ما يخص المجتمع

الأكاديمي، وهنا يكون القرار صعبًا. وقد كان الموضوع في الأساس الجودة والتنافسية في التعليم بشكل عام، وصحيح أن التعليم كله منظومة واحدة من الحضانة وحتى أعلى الدرجات العلمية، وجزء أساسي من مشكلتنا أننا نتعامل مع كل مرحلة على أنها مستقلة وغير مرتبطة ببعضها البعض، ولذلك لا يحدث التواصل بين هذه المراحل، ومن هنا تظهر الصعوبة في الحديث عن كل المراحل دفعة واحدة، فاخترت أن أركز في حديثي على التعليم الجامعي.

لقد حدث تطور حقيقي في التعليم في القرن الحادي والعشرين، وأصبحت هناك رؤية خاصة به على مستوى العالم، كما أصبح مفهوم التنافسية أساسيًّا، ومن هنا نريد أن نتحدث عن علاقة التنافسية بجودة التعليم العالي ونود أن نتحدث أيضًا عن ما أنجزته مصر بهذا الخصوص والقوانين التي سنتها من أجله، كما أننا سنتحدث عن القانون الذي سمعنا عنه جميعًا والذي تم اعتماده في ٢٠٠٦ حول إنشاء الهيئة القومية للاعتماد وضمان جودة التعليم. وفي البداية أقول، هل مصر لها أهداف إستراتيجية؟ وعلى أي أساس نعمل؟ هل نهدف بالفعل إلى تحقيق تنمية مستدامة تحقق الرفاهية وتحقق وضعًا اقتصاديًّا قويًّا يستطيع المنافسة في السوق وخاصة بعد أن انتقلنا من اقتصاد القطاع العام إلى السوق الحر أو الخصخصة وما لذلك من علاقة بالتعليم. إن أحد الأهداف الأساسية لمصر هي تكوين مجتمع متجانس يتمتع بالرفاهية وبالرخاء مع العمل على التنمية المستدامة وعلى تدعيم الاقتصاد.

وكما قلت، فإنه مع بداية القرن الحادي والعشرين حدثت طفرة حقيقية، وبالتالي كان هناك هدف أساسي للتعليم وهو تحقيق نظام تعليم يضمن كفاءة المتعلم ويحقق الاحتياجات المطلوبة لمصر وللمجتمع وللنظام الاقتصادي. وهذه الاحتياجات متغيرة ومختلفة، والسؤال هو هل غيرنا احتياجاتنا أم ظللنا كما نحن؟ والإجابة هي أننا ظللنا كما نحن مما جعلنا نضع تغيير احتياجاتنا كأحد الأهداف، وفي الوقت نفسه، نطلب من جميع الجامعات أن تقدم مواصفات لخريجيها، بمعنى أن يكون ما سيتم تدريسه يحقق مواصفات محددة، وهذا جزء أساسي مما عملنا عليه في لجنة الجودة والاعتماد. وقد قمنا في مصر بتنفيذ ما يسمى بـــ graduate profile ونطالب الكليات والجامعات أن تقوم بإعداده. وتقوم فلسفتنا على أن التعليم أمر يستمر مدى الحياة، فهو ليس مرحلة وتمر ولكنها مرحلة أساسية وأن الهدف هو تحسين كفاءة وجودة العملية التعليمية، وأن يكون لدى الخريج ثقة في مهنته ومجال عمله، وأن يكتسب مهارات اتصال عالية حتى يستطيع أن يعمل في أي مجال. ونحن نسمع كثيرًا عن التفكير الإبداعي وطرق حل المشكلات، ولكن أهم ما نتحدث عنه هي مهارات القيادة وتطوير المعلومات الثقافية واللغات واستيعاب القوانين الأخلاقية، وإذا اكتسب الإنسان كل هذه المواصفات فسيكون هذا هو الفكر المكتمل للخريج.

وبناء على كل هذا، بدأت في سنة ٢٠٠٠ وبعد مؤتمر تطوير التعليم، وضع خطوات الإصلاح في التعليم العالي، وتقرر العمل على بناء التعليم العالي وتنوعه وطرق الأداء والتقييم ومستويات الطلبة في مراحل التعليم المختلفة والبحث وتمويل التعليم ومدى قدرة التعليم العالي على تلبية احتياجات المجتمع. وعندما بدأت أفحص تطور التعليم العالي، وجدت أنه حدثت طفرة حقيقية في التعليم العالي على مستوى العالم، لقد كان عدد الطلبة في العالم في عام ١٩٧٥ حوالي أربعين مليون طالب، وأصبح اليوم عددهم ثمانين مليون، أي أنهم تضاعفوا، وقد وُجد أن الصين بها أكبر عدد من الطلبة في التعليم العالي، حيث بها ١٧ مليون طالب، إلا أن هؤلاء لا يمثلون أكثر من ٢٠% من الفئة العمرية التي تتراوح بين ١٨ إلى ٢٤ سنة، وفي الهند، ١٠ ملايين طالب في التعليم العالي، لا يمثلون أكثر من نسبة ١٠% من الفئة العمرية نفسها. وفي مصر، يبلغ عدد الطلبة ٢,٢ مليون طالب يمثلون ١٦% تتحول إلى ٣٠% من الفئة العمرية، وهناك اتجاه أن تصل هذه النسبة إلى ٥٠%. أما في أوروبا، فسنجد النسبة ٥٢%، وفي اليابان ٤٩%، وفي كوريا ٨٢%، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٨١%، وهذه نسب عالية تبرز الطفرة التي حدثت في التعليم الجامعي مع بداية القرن.

نعود إلى مصر حيث زاد عدد الطلبة من ستمائة ألف طالب إلى ٢,٢ مليون طالب، لكن أهم ما يجب التركيز عليه هو ميزانية التعليم العالي، إذ يتم الآن إنفاق ٦,٨ مليار جنيه على التعليم وهي ميزانية عالية، في ظل زيادة عدد الجامعات الحكومية من إحدى عشرة جامعة إلى سبع عشرة جامعة ثم إلى عشرين بعد إضافة الفروع، وكانت الجامعات الخاصة في عام ١٩٨٢ عبارة عن جامعة واحدة، أصبحت الآن ثلاث عشرة جامعة يدرس بها أربعون ألف طالب، وكانت معظم المعاهد العليا الخاصة مستمرة على نفس حالها، بل زاد عددها من اثنين وخمسين معهدًا إلى واحد وتسعين معهدًا، أما التعليم الفني والذي تحول في الغالب إلى الكليات التكنولوجية المتقدمة فقد أصبحت خمسًا وأربعين كلية وثمانية فروع، وكانت نسبة الانتظام ١٦% أصبحت ٣٢% في عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

أي أن هناك تطورًا في العالم كله، وذلك نتيجة لزيادة الطلب على التعليم العالي، ونتيجة لمضاعفة أعداد الطلبة في التعليم العالي على مستوى العالم، وقد ظهرت عدة تأثيرات نتيجة لذلك، أولها ظهور طلبة مختلفين ينتمون إلى قطاعات اجتماعية واقتصادية مختلفة، وبالتالي، لا توجد حكومة تستطيع أن تُدخل كل من يتخرجون في مدارس ثانوية إلى الجامعة، وبالتالي، لابد أن يكون هناك تنوع في نظم التعليم، وقد حدث بالفعل تنوع كبير جدًّا في المعاهد وفي الجامعات وفي نظم التعليم وفي التخصصات كنتيجة لزيادة هذه الأعداد. والشيء الآخر أنه حتى في أوروبا ولفترة قريبة لم يكن هناك تعليم خاص وكان السائد هو التعليم الحكومي، أما الآن، فقد أصبح التعليم الخاص جزءًا

أساسيـــًا وزادت نسبته وأصبح هناك تعليم خاص يستهدف الربح وتعليم خاص لا يستهدف الربح. وبناء عليه، أصبح التعليم الخاص جزءًا من التعليم بشكل عام في العالم.

ويبرز في هذا السياق أمر آخر، حيث تمت الإشارة إلى أن الأعداد تضاعفت، وإذا نظرنا سنجد أن كلية الطب هذا العام سوف يلتحق بها آلاف الطلبة، والسؤال هو هل الإمكانيات الحالية للكلية تستوعب أن يكون لديها عشرة آلاف طالب مثلاً؟ هل حدث ذلك من قبل؟ هل قدرات أعضاء هيئة التدريس ومعامل الكلية ومكتبتها تستوعب هذه الزيادة؟ إن زيادة الأعداد لا يقابلها زيادة في الإمكانيات، لكن، الشيء الإيجابي البارز في مسألة زيادة الأعداد هو ما كان يسمى من قبل "قضية النوع"، فقد كانت نسبة التحاق الإناث بالجامعة أقل من نسبة التحاق الذكور، لكن كنتيجة لهذه الزيادة فقد زادت أعداد الإناث زيادة كبيرة وصلت في بعض الحالات إلى ٥٠% ووصلت مثلاً إلى ٥٢% في جامعة عين شمس مقابل ٤٨% من الذكور.

وهنا نصل إلى نقطة هامة في الحديث وهي التنافسية، والتنافسية بمعناها العام هي قدرة أي بلد على أن تنافس في السوق العالمي سواء بمنتجاتها أو بخدماتها والتي يجب أن تقابل المعايير العالمية، بمعنى آخر كفاءة استخدامها لمواردها الطبيعية والبشرية والمالية لقيمة إنتاجها. ويوضح ذلك تقرير التنافسية المصرية الذي يصدر كل عام، وهذا العام يصدر التقرير الرابع للتنافسية ويحتوي على تسعة أعمدة أساسية لتقييم التنافسية، ودائمًا ما تحدث مقارنات في التنافسية بين وضع مصر في العام الحالي والعام السابق عليه، وفي تقرير عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ كان وضع مصر في تقرير التنافسية ٤٥ من ١١٧ دولة، أي أنها كانت في النصف الأول من الدول، وينحصر ذلك في مجالات دون مجالات. أما في عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧، فقد انخفض وضع مصر إلى رقم ١٠٨، أي أنه حدث انخفاض شديد جدًّا في الوضع التنافسي لمصر، ويقع الجزء الأساسي من هذا الأمر على عاتق الاقتصاد وذلك نتيجة لارتفاع الدين عمومًا ونسبة البطالة والتضخم والدين الداخلي وغيرها من المشكلات. ويأتي ترتيب مصر الثامن بين ١٣ دولة عربية، أي أن الدولة العربية وضعها أصبح أقل بكثير مما كان.

وأهم شيء في هذا السياق عن التنافسية البند الذي يتحدث عن التعليم العالي والتدريب والتجديد والابتكار وكلها عناصر قلت نسبتها عن النسب السابقة. وأكد تقرير التنافسية المصري أن هذا الانخفاض ينطبق على كل نظم التعليم، ومؤخرًا تمت ملاحظة انخفاض مستوى التحاق الطلبة والطالبات بالقسم العلمي حيث بلغت نسبة الالتحاق به ٣٥% في حين بلغت نسبة الالتحاق بالقسم الأدبي ٦٥%، وهذه مسألة خطيرة للغاية وتحتاج إلى حوار مجتمعي مع أنفسنا ومع أولادنا لأن ذلك ستكون له آثار سيئة للغاية بعد عشرات السنين من الآن؛ حيث سيختفي الاهتمام بالعلوم

والرياضيات وهو أمر في غاية الخطورة على مستقبل بلادنا، وأعتقد أن مكتبة الإسكندرية قد طرحت هذا الموضوع أكثر من مرة في أكثر من لقاء.

وقد أشار تقرير التنافسية الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية في الجزء الخاص بالاهتمام بالعلوم والرياضيات إلى أنه قد انخفض عن النسب في الصين واليابان، في حين تعلن أوروبا أنها ستحطم في عام ٢٠١٠ أعلى نسبة تنافسية وتضع لأنفسها رؤية حتى تصل إلى هذا المستوى؛ وذلك لأن التنافسية الخاصة بها متدنية مقارنة بغيرها.

وقد سمعنا كثيرًا عن مجتمع المعرفة، ومع بداية القرن بدأ الجميع يتحدثون أيضًا عن الاقتصاد المبني على المعرفة لأننا لا نستطيع أن نعمل بدون معرفة، والسؤال هو هل التعليم العالي مرتبط بالاقتصاد المبني على المعرفة؟ بالطبع نعم، إن قوة العمل الموجودة في السوق تأتي أصلاً من التعليم، وحتى يكون لدينا خريج قادر على المنافسة وعلى تغطية كل الوظائف المطلوبة في السوق سواء محليًّا أو إقليميًّا أو عالميًّا، وأنه يجب أن يكون على درجة جيدة من التعليم والتدريب، ونحن لا نمل من تكرار أهمية البحث العلمي، وبدون بحث علمي فإن هذا الخريج لا يمكن أن يعمل في ظل مجتمع المعرفة وبالتالي فإنه لن يساهم في تحريك مجتمعه. ولا نستطيع إغفال أهمية تكنولوجيا الاتصالات، ومن الممكن القول إننا نستخدمها بقدر الإمكان عن طريق تكنولوجيا الحاسبات الآلية، ومن الوظائف الأساسية للجامعة هو تخريج من يملكون مهارات حقيقية في الاتصال. ونعود للتأكيد على أهمية الابتكار، وأن الجامعات هي الوحيدة التي تستطيع أن تنتج المعرفة، وبناء عليه تستطيع أن تتعامل في الابتكار مع الصناعة وبالتالي تستطيع أن تقوم بتخريج من يستطيعون التعامل مع العصر الحديث. كما أنه من المهم الإشارة إلى أهمية النقد الاجتماعي والذاتي في إطار كون الجامعة هي منارة المعرفة والحضارة والثقافة والفن والأدب، وهي جزء أساسي من المجتمع وتشارك في جميع أنواع الجدل الناتج عن أية مشكلات سياسية أو غيرها، وبناء عليه فهي جزء أساسي من حيث كونها تستطيع أن تقوم بتخريج أفراد يستطيعون العمل في ظل مجتمع للمعرفة. لقد توصل الخبراء إلى مثلث الاقتصاد المبني على المعرفة والذي يتلخص في: التعليم والبحث والتجديد.

وحول ما أشار إليه تقرير التنافسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، والذي يوضح انخفاض مستوى التنافسية في مصر وخاصة في مجال التعليم العالي، يجب أن نؤكد على أهمية الجودة وأنها أساسية ولا بديل عنها. ونحن نحتاج إلى أن نتعامل معها بأسلوب مختلف عما يحدث، والجودة أسلوب حياة ولا تقتصر على التعليم، وفي دول العالم، تم إقرار نظم لضمان جودة التعليم، الذي ينبني على التميز والكفاءة، أما ما يخص القيمة المادية فهي مسألة مهمة، لأن الكثيرين يظنون أن التعليم سلعة يملكها

المجتمع وبالتالي فهو الذي يدفع تكلفة التعليم، وإذا كان التعليم مجانيًّا بمعنى أن الحكومة هي التي تتكفل به فإن الحقيقة أن من يدفع تكلفته هم أفراد الشعب ودافعو الضرائب، وبالتالي، فإن من حق المجتمع أن يرى هذه السلعة كملك له. لكن، العالم قد تغير الآن، وأصبح التعليم خاصًّا، وأصبح التفكير فيه أنه خليط ما بين ما هو عام وما هو خاص على أساس أن من يدفع ثمن الخدمة هو الذي يستطيع أن يعلن كونها جيدة أم سيئة. وعلى هذا الأساس، فإن التعليم الخاص بمصروفات يدفع الطالب ثمنه، وبالتالي مسألة التحول من المنفعة العامة إلى المنفعة الخاصة أصبحت محل جدل كبير في المرحلة التي نعمل فيها الآن. وبصرف النظر، فإنه لابد من أن يرضي التعليم العميل، والعميل في هذه الحالة هو الطالب الذي لابد أن يتم إعداده بطريقة مرضية؛ بحيث يتقبله سوق العمل العام أو الخاص أو الحكومي، إن المستفيد هو الذي يحدد الخطة المحددة له.

ويشير البعض بأنه إذا سأل أحدهم الحكومة عن معنى الجودة فإنها ستقول إن لديها ١٤٣ ألف طالب التحقوا بالمرحلة الجامعية الأولى، وإن نسبة النجاح ٨٠% أو ٩٠%، وإن الجودة تُقاس بنسبة النجاح، وإنها تُقاس أيضًا بأن يُقال إن كلية الطب جامعة كفر الشيخ تقبل الطالب الحاصل على ٩٩.٨% !! والسؤال هو إذا كانت هذه النسب هي أعلى درجات النجاح، فهل هي أعلى درجات الجودة؟ هذا سؤال مطروح. ويقول المهنيون إن الجودة هي مجموعة المهارات والمعايير التي تتطور أثناء الدراسة، في حين يقيِّمها الطلبة على أنها اكتسابهم لقدرات تمكِّنهم من إيجاد وظيفة جيدة في المجتمع، ويتحدث عنها الأكاديميون على أنها نقل المعرفة والتعليم الأكاديمي ومناخ التعليم، وفي الحقيقة، قد نتفق أو نختلف على كل هذه التعريفات.

وفي مصر، أنشأنا اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد في عام ٢٠٠٣، وهي لجنة تتكون من ٢٥ عضوًا، منهم ١٧ عضوًا ممثلين عن الجامعات الحكومية بالإضافة إلى ٨ من خبراء الجودة، وحتى الآن، تعمل فقط على الجامعات الحكومية. ويوجد مشروع من مشروعات تطوير التعليم، وهو مشروع مموَّل من البنك الدولي اسمه:Quality assurance and application project، وهذا المشروع مموَّل بستة ملايين دولار، ٨٠% من هذا المبلغ سوف تذهب إلى الجامعات لتمويل مشروعات، و٢٠% للـــrunning cost. وعندما بدأ عمل هذه اللجنة، تبنت فلسفة تقوم على فكرة أن أعلى استثمار يأتي بعائد وفير هو الاستثمار في البشر، وأن التعليم هو الحل الوحيد لكي تتقدم مصر، وأي حل آخر لن يؤدي للنتائج التي نريدها، ومن هنا تبرز أهمية الجودة، فإذا كنا نريد أن تكون لنا تنافسية، فلا يمكن أن يتم ذلك دون تعليم.

وفي الاستبيان الشهير لأفضل خمسمائة جامعة في العالم لم يظهر اسم أية جامعة مصرية، وقد تسبب هذا الأمر في اهتزاز كبير في المجتمع الأكاديمي وفي الجامعات وبين الأساتذة وفي الإعلام وفي الصحافة وغيرها. وكنت في زيارة للصين في بداية هذا العام، ووجدت أن لديهم مشروعين لهما كل الاهتمام، أولهما مشروع اسمه ٢١١، يهدف إلى أن يكون في الصين والتي يبلغ عدد جامعاتها أكثر من ستة آلاف جامعة يكون فيها أفضل مائة جامعة في العالم، ولتحقيق هذا الهدف تم رصد منذ عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠ مبلغ ٨٠ بليون بالعملة الصينية، وبعد عام ٢٠٠٠، وجدوا أنهم لم يستطيعوا تحقيق الهدف، فقاموا بعمل مشروع آخر اسمه ٩٨٥ وقاموا بتقليل الهدف إلى ٣٦ جامعة مع زيادة التمويل.

وفي مصر، لا نستطيع أن نقول إننا نريد جامعتين من أفضل الجامعات في العالم، فماذا سيكون المعيار الذي سنتبعه، وما هي الجامعة التي سيتم اختيارها وعلى أي أساس؟ لا يوجد لدينا مفهوم التميز ولا الرؤية العامة التي تقود الدولة، ومع ذلك نغضب عندما لا يظهر اسم أية جامعة مصرية على القائمة العالمية، على الرغم من أن هذا شيء متوقع وطبيعي لأننا لا نعمل في اتجاه التميز.

إن رسالة اللجنة تهدف إلى زيادة ثقة المجتمع في خريج الجامعات المصرية، وفي زيادة جودة التعليم بشكل مستمر مع كفاءة الأداء. أما الهدف الإستراتيجي الأساسي الذي عملنا لأجله هو تهيئة الجامعات الحكومية لتكون قادرة على التقدم للاعتماد. وكانت توجد أهداف أخرى كثيرة قمنا فيها بالاسترشاد بالنظام المصري لضمان الجودة والاعتماد، وفي الحقيقة، لقد عملنا على إنشاء الهيئة القومية التي ستقوم بدور مهم في اكتساب ثقة المجتمع وجعل الخريج قادرًا على المنافسة.

ويوجد ٨٨ مشروعًا عملت فيه اللجنة، مع وجود خطة إستراتيجية لكل جامعة ومراكز لضمان الجودة، كما يوجد ١٤٦ كلية تتبنى مشروعات بهدف إنشاء نظام داخلي للجودة، وبدأنا نعمل على وضع المعايير الأكاديمية للبرامج التعليمية، وكنا نسأل ما إذا كانت هناك رسالة لهذه الجامعة أو تلك أو لهذه الكلية أو تلك، وكانت الإجابة دائمًا تأتينا بالإيجاب، فكنا نسأل مرة أخرى، أين توجد هذه الرسالة؟ مكتوبة في أي سجل؟ لم يكن أحد يعرف، ثم نعود لنسأل ما إذا كانت معتمدة من مجلس الجامعة، أو ما إذا كانت هذه الرسالة تتغير طبقًا لما هو وارد من جديد في العالم، فلا نجد من يجيبنا على هذه التساؤلات، وفي النهاية، وجدنا أنه لا يوجد بالفعل في أية كلية من يعرف بهذه الموضوعات، وذلك لأننا نعاني من انعدام التوثيق، ووجدنا من يقول لنا إن هذه الرسالة موجودة في قلبه!!

لقد بدأنا العمل على الوتيرة التي يعمل عليها العالم كله حيث الاهتمام بالمخرجات وليس بالمدخلات، وركزنا على تأسيس نظام داخلي مستدام يقوم على المعايير والبرامج الأكاديمية، وركزنا على تدريب الكوادر الموجودة، وأهم ما ركز عليه النموذج الذي اتبعناه هو الـــ stakeholders أي أصحاب المصلحة أو المستفيدون وأن يكون كل من يعملون في القطاع الخاص جزءًا أساسيًّا من الإصلاح ومن نظام الجودة.

ومنذ حوالي خمس سنوات، حضر إلينا مجموعة كبيرة من رجال الأعمال العاملين في مجال الزراعة، ومنهم من كانوا زملائي ومنهم من كانوا زملاء للدكتور أحمد مستجير رحمه الله، وقد قابلناهم بغرض أن يساعدونا في تشغيل الطلبة خريجي كلية الزراعة، فأخبرونا بأمر غريب للغاية، وهو أنهم يقومون بتشغيل أي خريج ما عدا خريج كلية الزراعة وذلك على الرغم من تخصصهم في مجالات الزراعة والإنتاج الحيواني وغيرها، وعندما اندهشنا من هذا الكلام، أوضحوا لنا أنهم عندما يقومون بتشغيل خريجي الحقوق أو التجارة فإنهم يأتون للعمل بعقول فارغة، وعندها يخضعون للتدريب الذي يملأ عقولهم بما يريده رجال الأعمال وفق متطلبات العمل، مما يمكِّنهم من العمل والإنتاج والتعلم، أما خريج الزراعة، فهو لا يعرف ما يريدونه وفي الوقت نفسه سوف يعاند إذا ما حاول أحد تزويده بمعلومات إضافية ولن يتعلم ولن يكون مفيدًا، ومنذ ذلك اليوم، أخبرناهم أننا في ضوء هذا الكلام، بحاجة إلى معاونتهم. إن السوق يحتاج إلى خريج لا تقدمه الجامعة في الوقت الذي تقوم فيه بتخريج أفراد لا يريدهم السوق، هكذا ببساطة، ولابد من أن نتفق أولاً على هذه النقطة قبل الإقدام على أي عمل. وبالفعل، قمنا بتشكيل لجنة ضمت كل ال stakeholders بغرض تطوير البرامج التعليمية الخاصة بنا وأرشدتنا النصائح التي تلقيناها منهم في تحسين مستوى التعليم المقدَّم للطلاب في الكلية وفي تزويدهم بمعمل للكمبيوتر وفي تحسين لغتهم الإنجليزية.

لابد أن يكون لكل جامعة أو كلية رسالة، كما يجب أن يكون لديها مرجعية يتم تحديدها وفقًا للمعايير العالمية، وأن تقوم بتقديم تقرير إستراتيجي، كما أن كل كلية ملزَمة بصياغة خطة تنفيذية للتطوير، وبناء عليه بعد هذه الخطة تكون جاهزة للتقدم للاعتماد. وكإطار للعمل، يجب أن تكون هناك معايير للبرامج التعليمية، وعندما بدأنا في اللجنة لم يكن الكثيرون يستوعبون ما يسمى بالمخرَج من العملية التعليمية، وحتى الآن، مازال يوجد الكثيرون الذين لايزالون يستوعبون هذا الكلام. إن أضعف النقاط التي تؤخرنا عن التقدم هي أولاً طرق تقييم الطلاب، وثانيـــًا إنجازات الطلاب، وفي كل الكليات التي قمنا بزيارتها، لم يكن عند أي منها طرق تقييم للطلاب سواء في الامتحانات التحريرية أو الشفهية أو العملية، كما أنه لا يتم اتباع قواعد الشفافية أو الوضوح وليس من حق الطالب أن يعرف أي شيء، ويا ويل الطالب الذي يذهب إلى الأستاذ ليسأله لماذا رسب؟!

أما عن إنجازات الطلاب، فنحن لا نرى سوى النسب الكبيرة للنجاح مثل ٩٧% وغيرها، وأنا شخصيًّا لو حصل ابني أو ابنتي على هذا المجموع سوف أتضايق لأن هذا دليل على عدم تعليمهما، ويكون البديل لهذه المجاميع المرتفعة هو الرسوب وتدني المستوى. وإذا تحدثنا عن طرق التعليم والتدريس وعن الدعم الذي نمنحه للطلبة فسنجد أنه يقع تحت نوع من التكافل الاجتماعي دون أن يكون الأمر رسميًّا يتعلق بتزويدهم بأنشطة منتظمة، ويعتبر هذا البند من أهم البنود التي نقوم بتقييمها.

والمهم في النهاية أن ننظر ما إذا كانت اللجنة قد نجحت في تأسيس نظام مستدام أم لا، لأنه من المفروض أنه يوجد بكل جامعة مركز للجودة يعمل وفق خطة إستراتيجية يطبقها مع الكليات التي تتبع معايير معينة طبقًا لبرامجها التعليمية، وتقوم بعمل تقييم ذاتي لإنجازاتها، ويأتي إليها خبراء للعمل معها على إنجاز المطلوب منها، مما يؤدي إلى صياغة خطة تنفيذية تؤدي بالكلية إلى التقديم للاعتماد. وما أود قوله هو أننا قمنا بزيارة ٤٨ كلية لتأسيس شروط الجودة والاعتماد، ولم تقم بالعمل على مستوى الجامعات، لأنه لا يوجد جامعة في العالم بها ربع مليون طالب و٤٥ كلية. وقد قمنا بزيارات لهذه الكليات مثل أية زيارات اعتماد تحدث لأية جامعة في الخارج، وقد اعترفت الكليات التي زرناها أنها استقبلت لجانًا من البنك الدولي ومن منظمة العمل الدولية وأن لجنة الجودة والاعتماد المصرية كانت الأصعب بين كل هؤلاء. وللأسف، بعد فحص ٤٨ كلية، كانت النتيجة أنه لم ينجح أحد، وصدرت تقارير بها نقاط قوة ونقاط ضعف ونقاط مطلوب أن يتم استكمالها حتى يتم اعتمادها. وكان الجانب المضيء في هذا الأمر هو أن قامت ١٨ كلية قامت بخطة تنفيذية حقيقية، وقد تبنى صندوق تطوير التعليم العالي الذي تبلغ ميزانيته ٥٠٠ مليون جنيه ست كليات من خمس جامعات لتدعيمها ماليـــًا حتى تستطيع أن تتقدم للاعتماد، وقد ذكر معالي وزير التعليم العالي أنه تم تخصيص مليار ومليونـــيْ جنيه سنويـــًا لضمان الجودة والاعتماد، إن الدولة تقوم بدورها، ولابد أن نقوم نحن بواجباتنا.

لقد قامت اللجنة بتأسيس مركز للجودة في كل جامعة وتمت صياغة خطط وإستراتيجيات وتمت الاستعانة بخبراء من الخارج لتقييم هذه التجربة. وعلى مستوى التعليم العالي، نحن نفتقد إلى إطار مكتوب ومعتمد للعمل، وقد وجدت أن أوروبا بدأت في تغيير إطار عملها في هذا الشأن بعد "عملية بولونيا" عام ١٩٩٩، كما أنها سوف تصدر خططًا أخرى على ثمانية مستويات، ونحن نحتاج إلى أطر للعمل، وقد قمنا بناء على ذلك بإعلان معايير أكاديمية للبرامج، وقد قمنا بإصدار عدة كتب منها كتاب بعنوان "مبادئ الكود المصري في أساليب تقويم الطلبة".

إن التحديات التي تواجهنا كثيرة، وكنت قد قرأت مقالاً يقول إن من يريد أن يعرف أي شيء عن الجودة فإن عليه أن يسأل الأكاديميين، وذلك لأنهم الوحيدون الذين يقاومون هذا الموضوع، لقد وجدنا مقاومة غير طبيعية من الأساتذة والأكاديميين في موضوع الجودة. هذا بالإضافة إلى أن أي شيء جديد ينفر الأفراد من الاشتراك فيه، وتكون الحجة أن الخريجين على خير ما يرام وأنهم يسافرون للحصول على الماجستير والدكتوراة من الخارج دون أن يواجهوا أية عقبات، والحقيقة أن الخريجين المصريين لا قدرة لهم على المنافسة مع مهارات الخريجين في الدول الأخرى، وأكبر دليل على ذلك هو الاستعانة بالعمالة الأجنبية داخل حدود مصر مع وجود التخصصات نفسها بين الخريجين المصريين، وحتى الآن، نجحنا في تأسيس نظام، لكنه مجرد خطوة بداية نتمنى أن تؤدي إلى النتائج المرجوة منها. وتوجد موضوعات كثيرة مطروحة على رأسها تمويل التعليم والحديث عن مجانية التعليم، إن تكلفة الطالب من ٣٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ جنيه مصري في الوضع الحالي، فلابد من وجود من يدفع هذه التكاليف، والواقع أن الدولة تدفعها ممثلة في أفرادها من دافعي الضرائب، ولذلك لابد أن لا يتم الخلط بين الخاص والعام وأن يتم تأسيس نظام تعليمي بمصروفات غير هادف للربح، أما عن الوضع الذي نحن فيه الآن فإنه لن يؤدي إلى شيء. وقد أثير الكثير من هذه الأمور في مؤتمر "حوكمة الجامعات" الذي عُقد في مكتبة الإسكندرية، وأستطيع أن أؤكد أن إدارة الجامعات لا تستطيع أن تغير منهجًا ولا أن تغير عضو هيئة تدريس ولا أن تغلق جامعة ولا أن تحدد نظامًا لقبول الطلبة ولا أن تحدد أعداد المقبولين، إن الجامعة ليست حرة ولا مستقلة ولا مكتفية بذاتها، لأنه حتى إذا نجحت في الحصول على تمويل خارجي فإن هناك قوانين تمنعها من إنفاق هذا التمويل إلا بشكل لا يصلح، وحدث ولا حرج عن إلحاق الطلبة بالجامعة فور انتهائهم من الثانوية العامة، إن هذا النظام غير متبع في أي مكان في العالم، وذلك لأن كل جامعة لها نظام ومعايير مطلوبة حتى يستطيع الطالب الالتحاق بأي كلية، وعادة ما تفصل دراسة عامين بين المدرسة الثانوية والجامعة حتى يتحدد التحاق الطلبة بالكلية المرجوة، ومن هنا لابد من تغيير النظام المتبع في مصر الآن.

وربما لا يعرف الكثيرون أنه في العام الماضي في ٢٠٠٦، صدر قرار رئيس الجمهورية بإنشاء الهيئة القومية للاعتماد وضمان الجودة في التعليم، وهذا أمر مهم، وذلك لأن الهيئة تهتم بكل مراحل التعليم، فهي تهتم بالتعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي والتعليم الأزهري، وهذه الهيئة مستقلة وتتبع رئيس مجلس الوزراء، وهي هيئة تعتمد على الشفافية والعدالة في تقاريرها التي تُنشر تباعًا على الملأ عن أخبار الكليات والجامعات، وأهم ما يميز هذه الهيئة هو وجود نظم للشكوى.

وأود أن أنهي بقولي إننا تحاورنا كثيرًا، وبقي السؤال: ماذا نفعل لكي نزيد من التنافسية المصرية؟ الإجابة هي نظام المقصلة، وقد أخذ اسمه من المقصلة التي كانت آلة الإعدام أيام الثورة الفرنسية، وهي آلة تمكِّن من قطع الرأس بشكل حاد لا يترك أية أطراف غير متساوية، والمقصود هنا أنه في خلال فترة محددة، يجب أن نتخلص من النظم والقوانين والقواعد والإجراءات التي تعوق الإصلاح في أي مجال. وقد اتبعت كوريا هذا النظام، وتمكنت من التخلص من الكثير من معوقاتها، أما المكسيك فقد تطلب الأمر منها خمس سنوات لكنها أنجزت في النهاية، ويؤكد تقرير التنافسية أننا نستطيع تطبيق هذا النظام ولو بشكل مرحلي أو انتقالي وذلك حتى نزيد تنافسية مصر بين دول العالم.

حسن نديم:

نحن نشكر الدكتورة سلوى بيومي المجولي على محاضرتها الشيقة، ولم يمكِّنها ضيق الوقت من أن تقول كل ما تريد، إلا أنه من الواضح أن المحاضرة قد أثارت الكثير من الأسئلة.

متحدثة لم تذكر اسمها:

لماذا لا يكون هناك مشروع يكون مضمونه سماع شكوى طلبة المدارس والجامعات؟ وأيضًا سماع بعض الحلول الواردة لديهم والتي يمكن تطبيقها حيث إن الطلبة هم الذين يعانون من المشكلة وبعضهم يكون عندهم حلول جيدة من الممكن تطبيقها.

سلوى بيومي المجولي:

في ظل نظام الجودة والاعتماد، يوجد جزء أساسي يتعلق بآراء الطلبة في العملية التعليمية وفي الكلية وفي الوسائل التعليمية وفي الأساتذة. وعندما نقوم بزيارة أية كلية، يكون جزء من الوثائق المطلوبة هو ردود أفعال الطلاب، وذلك بهدف صياغة تقرير الاعتماد. وبناء على ذلك، فإن للطالب أن يعلن رأيه في الاستبيان الذي يُطلب منه.

ونحن يهمنا أن يكون الطلبة فعالين في حوكمة الجامعات والمقررات لأن هذه نقطة أساسية، على أن يتم ذلك مثلاً من خلال اتحاد الطلاب الذي يكون صوت الطلبة فيه قويـــًا ومسموعًا خاصة إذا قاموا بإصدار مجلات حقيقية أعلنوا فيها آراءهم، وفي كلية الزراعة، كنا نعلق مجلة فارغة على الحائط نطلق عليها "فضفضة"، وكان كل من يريد يأتي للكتابة عليها دون أن يذكر اسمه، وكل أسبوع نغيرها مع حصر ما تمت كتابته في الأسبوع السابق له.

وعندما نذهب إلى زيارة أية كلية، يوجد جزء مخصص من برنامج الزيارة لمقابلة الطلبة والطالبات بدون وجود أي عضو هيئة تدريس مما يعطي فرصة حقيقية للطلبة للتعبير عن آرائهم، وبالفعل نسمع منهم الكثير من المشكلات والكثير من المقترحات بالحلول.

سارة مسعد الطحان (طالبة بالصف الثاني الثانوي):

لماذا لا تؤهل مناهج التعليم الطلبة لسوق العمل واكتساب الخبرة وتعتمد على الحفظ؟ لماذا لا نشجع المعلمين على الشرح داخل الفصول ويعتمد الطلبة على الدروس الخصوصية؟ لماذا ترتفع المجاميع التي تقبلها الكليات بشكل رهيب؟ لماذا تفسد مناهج التعليم المصري عقول الأطفال؟ ولماذا لا تهتم الحكومة بالأطفال الذين تظهر عليهم إمارات النبوغ منذ الصغر وتعاملهم معاملة خاصة؟ ولماذا عندما يريد الشخص إثبات نفسه ونبوغه عليه أن يسافر إلى الخارج ليثبت ذاته أمثال الدكتور أحمد زويل؟

سلمى مسعد كامل (طالبة بالصف الثالث الإعدادي):

معظم المدرسين لا يشرحون الدروس معتمدين على أن الطلبة سوف يأخذون عندهم دروسًا، وبعض المعلمين يؤذون الطلبة في أعمال السنة بسبب عدم أخذ دروس عندهم، فما الحل؟ أيضًا، لماذا لا تكون الامتحانات في الكليات مثل المدارس بحيث لا يعلم الأستاذ الجامعي ورقة من معه؟

سلوى بيومي المجولي:

هذا ما كنا نتحدث عنه في موضوع التنافسية، التي سوف تساعدنا على أن يكون لدينا خريج قادر على متطلبات سوق العمل، ويستطيع أن يمتلك المهارات والمعارف التي تؤهله، والسؤال هو إلى أي حد نريد أن نتعلم بهذا الشكل؟ لأن هذا نظام تعليمي مختلف. وإذا نظرنا مثلاً إلى مسألة الدروس الخصوصية، أقول إنه إذا حدث وتوقف الطلبة عن أخذ الدروس الخصوصية وتوقف أولياء الأمور عن الإنفاق عليها، هل ستستمر هذه الظاهرة؟ لقد أصبحت الدروس الخصوصية ثقافة، ومعظم أولياء الأمور الذين يتميز أولادهم بالذكاء والنبوغ يجبرون أولادهم على الدروس الخصوصية حتى يكونوا مثل أقرانهم. ونحن ندعو في لجان الجودة والاعتماد إلى تغيير نظم الامتحانات محاربة للدروس الخصوصية، فإذا تغيرت نظم الامتحانات وأصبحت غير معتمدة على التلقين أو على الحفظ ولكن معتمدة على قياس مهارات حقيقية، فلن يكون هناك دروس خصوصية، وبناء عليه، نحن نعمل

في هذا الاتجاه. إن أضعف نقطة في الموضوع تتعلق بنظم تقييم الجودة، وإذا بدأنا في قياس المهارات المتنوعة للطالب مثل مهارة الاتصال ومهارة العمل في فريق ومهارة قدرة الطالب على الابتكار، فإن هذه المجالات ليس فيها مكان للدروس الخصوصية، وبناء عليه سيتم القضاء على الدروس الخصوصية. أما الجامعة التي لن يتم اعتمادها، فإن أولياء الأمور لن يُلحقوا أبناءهم بها، وهكذا، ستسير الأمور في اتجاهها الصحيح من تلقاء نفسها، ولكن من الضروري أن نقتنع جميعًا كأفراد في هذا المجتمع بمشروع الجودة والاعتماد.

وعن المجاميع المرتفعة أقول إنها نتاج الدروس الخصوصية، كما أنها نتاج سياسات خاطئة مطبـــَّقة، وعلى سبيل المثال، لم أرَ في أية دولة زرتها في العالم ما يحدث في بلادنا في موسم الامتحانات، وأن يأتي أحد الامتحانات صعبًا فيُنشر الأمر في الجرائد وتقوم الدنيا ولا تقعد ويتم أخذ عينة للتصحيح ويتم الإعلان بأن الامتحان في مستوى الطالب المتوسط، والسؤال هو: هل نحن نقوم بالامتحانات لإخراج طلبة متوسطي المستوى؟ ومتى إذن سيتم إخراج طالب متميز وطالب أقل تميزًا وطالب متوسط وطالب أقل من متوسط؟ عندما نقبل هذا التدرج، فستختفي كل مشكلاتنا. المشكلة أنه توجد ثقافة سائدة في المجتمع من المطلوب تغييرها.

وعن مسألة أعمال السنة، أؤكد أنه يجب أن تكون لدينا ثقة في الأستاذ، وبالطبع ليس جميع الأساتذة ممتازين، لكن لابد أن يتوفر عامل الثقة، ولا يوجد بلد سوانا يخفي أسماء الطلبة من على أوراق الامتحانات، إن نسبة الفساد في هذه المسألة ضئيلة، لكننا لو عملنا على تأسيس نظام مفتوح ويتمتع بقدر كبير من الشفافية فستكون النتيجة هي تقليل نسبة الفساد.

فايزة صقر (أستاذ مساعد لعلم المصريات – قسم الآثار – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية – فرع دمنهور):

لقد ذكرت الدكتورة سلوى بيومي المجولي نظام المقصلة، وأود لو تستفيض في الحديث عنه، وبصراحة، إنني لم أندمج في لجان الجودة والاعتماد، لأن عندي إحساسًا أنها أشبه ما تكون بمحاكم التفتيش، وأتساءل: وماذا بعد هذه اللجان؟ وماذا لو وجدت هذه اللجان الكلية دون المستوى؟ ماذا ستفعل بها؟ وماذا لو وجدت مستواها مرتفعًا؟ ماذا أيضًا ستفعل بها؟ وما جعلني أسأل ذلك هو افتقاد الشفافية، ونحن كمصريين نأخذ أية أمور مثل النصوص الكهنوتية التي لا يستطيع أحد أن يمسها ولا أن يتحفظ عليها.

وهناك مسألة شكوى الطلاب، أؤكد أنني أساند هذا الأمر، فلو تظلم الطالب من ورقة يكون الأستاذ قد قام بتصحيحها له، فإن هذا من حقه، ومن حقه على أستاذه أن يعيد النظر في ورقته، وحتى الآن يخاف الطلبة في معظم الكليات أن يتظلموا خوفًا من أن يؤذيهم الأساتذة، أتمنى لو ينظر الأساتذة في هذا الأمر بمنظور مختلف، ويذكرون أن أولادهم أيضًا قد يتعرضون للموقف نفسه.

أما موضوع نظام المقصلة الذي تحدثت عنه الدكتورة سلوى بيومي المحولي، فهو نظام تتبناه بعض الدول مثل كوريا والمكسيك وكرواتيا ومالديفيا وغيرها بكل أجهزتها، وهو نظام يستهدف الحد من الإجراءات والقوانين والقرارات الوزارية التي تعوق حركة الإصلاح، وفي مجال مثل التعليم العالي، نجد أن الجامعة في مصر ليست مستقلة لأنها تتبع وزارة التعليم العالي، وهي في هذا الصدد مقيدة بمجموعة من اللوائح والقوانين، والسؤال هو: هل هذه القوانين مطلوبة ولازمة للتطوير أم من الممكن التخلص منها؟ هذا هو المقصود، وعندما طبقت الدول التي ذكرتها وغيرها هذا النظام، ارتفعت تنافسيتها في الأسواق العالمية.

وعن مسألة أن لجنة الاعتماد والجودة أشبه بمحاكم التفتيش، أقول إنه لابد في البداية أن نتفق أنه يجب أن تتوفر الشفافية الكاملة، ومن ضمن أشكال المقاومة التي واجهناها من أساتذة الجامعة رفضهم أن يفتش أحد على عملهم، وهذه ثقافة خاطئة، إن للجنة الجودة والاعتماد خطوطًا إرشادية عامة ومعلَنة تعمل وفقًا لها، وقبل أن يتحرك أفراد منها لزيارة أي كلية فإنها ترسل لهذه الكلية أسماء من سيأتون باسمها وتحصل على موافقتها، كما أن الأفراد الذين يذهبون في هذه الزيارات يجلسون مع الأساتذة ومع الطلبة ومع الإدارة، ثم تقوم اللجنة بكتابة تقرير واضح من حق المؤسسة التعليمية الاعتراض عليه لو كان يحتوي على بعض الحقائق غير الواضحة، وهذا ليس سلوك محكمة تفتيش. الأمر الأخير هو أن المسألة تطوعية، فإذا رفضت الكلية التقدم للجنة فهذا شأنها، على ألا تتضايق إدارتها بعد ذلك من عدم وجود دعم مادي لها أو إذا أصبحت غير معتمدة.

وعن مسألة تظلم الطلبة، أقول إننا نهدف إلى الوصول إلى المرحلة التي لا يتظلم فيها الطالب رسميًّا، وفي الحقيقة، لقد فقدنا علاقة الطالب بالأستاذ نتيجة للأعداد الكبيرة من الطلبة وضيق الوقت، إن الطالب في الأساس من حقه أن يفهم وأن يتظلم وديًّا مع أستاذه، وتتطلب قواعد الشفافية أن يُفهمه الأستاذ الإجابة الصحيحة بالمقارنة مع إجابته، وهذه من الجوانب الضعيفة بالفعل في التعليم العالي.

حسن نذير:

أود أن أضيف شيئًا يخص نظام المقصلة، ففي الجلسة الأخيرة للمجلس الأعلى للجامعات كانت إحدى الجامعات الحكومية قد تقدمت في العالم الماضي لبداية الدراسة في إحدى الكليات على أساس أنها وعدت بوجود إمكانيات معينة. وهذا العام، اكتشفنا أن هذه الجامعة لم توفِ بتعاقداتها في هذه الكلية، فقرر المجلس الأعلى للجامعات إغلاق هذه الكلية، وأعتقد أن هذه هي بداية الإصلاح. إن أقصى ما قيل هو أنه إذا أرادت إدارة هذه الكلية أن تتم إعادة النظر في أمرها، فعليها في خلال هذا الشهر تقديم خطة مستعجلة للإصلاح وإلا فإن قرار الغلق سيستمر، إن هذا بالضبط هو المطلوب: استئصال ما لا يصلح.

الأمر الآخر حول مسألة الترقيم السري ومن يؤيدها ومن يعارضها، أود أن أؤكد أنه توجد أزمة ثقة في المجتمع بين جميع فئاته، مما يجعلنا نضع وزنًا بسيطًا لأعمال السنة والتقييم المستمر للطلاب وذلك لأننا طوال الوقت تهمنا السرية نتيجة لعدم الثقة في عضو هيئة التدريس في الجامعة أو في المدرسة. وسبب أزمة الثقة هذه أننا وضعنا كل اهتمامنا في وضع الناس في طوابير، والتعليم لا علاقة له بهذا، إن التعليم لابد أن يقيَّم فيه كل طالب على حدة دون أدنى علاقة مع الآخرين، إن ما يفسد التعليم بشكل عام سواء قبل الجامعي أو الجامعي هو الاهتمام الزائد عن اللزوم بترتيب الطلاب، وفي الخارج يقيمون الطلبة بالحروف وليس بالأرقام التي يصنع فيها الرقم العشري فرقًا بين طالب وآخر نضعه بعده. إن الهم الأكبر يجب أن يكون تعليم الطالب وليس وضعه في ترتيب معين. وسأعطيكم مثالاً بسيطًا لهذا: إذا حدث ورسب أحد الطلاب في إحدى المواد، فإنه سوف يقوم بإعادتها مرة أخرى، نحن نطلب منه ذلك حتى يتعلمها لأنه فشل في ذلك في المرة الأولى، لكن ما يحدث أننا نطلب منه إعادتها على شرط أنه مهما كتب في الامتحان فلن يحصل إلا على تقدير مقبول، والسؤال هو: ما الذي سيدفعه إلى تعلم هذه المادة والاجتهاد فيها بشكل متميز إذا كانت المحصلة في النهاية هي مقبول في جميع الأحوال؟ إن ذلك سيدفعه إلى عدم الإلمام بالمادة وأن يعتمد على بعض أعمال السنة ودرجات الرأفة لينجح، ويكون هذا هو هدفه وليس التعلم في حد ذاته. وهكذا، فعندما يُعنى الهدف في الأساس بترتيب الطلبة وألا يتم رفع هذا الطالب عن سواه، فإنه يساعد في إفساد التعليم، إن الاهتمام كان بوضع هذا الطالب في ترتيب معين لا يخرج عنه وليس الاهتمام بتعليمه. ويجب في هذه الحالة أن يُمنح الطالب التقدير الذي يستحقه بعد إعادته للمادة حتى إذا كان امتياز، لأن الهدف هو أن يتعلم. إن المفاهيم بالنسبة إلينا مختلطة، لابد أن يكون لدينا أهداف واضحة نسير في اتجاهها.

متحدث لم يذكر اسمه:

أرجو أن نعرف بعض المعلومات عن التقرير الذي أشارت إليه الدكتورة سلوى بيومي المجولي، والجهة التي أصدرته وكيف يمكن الحصول عليه وما إذا كان يقتصر فقط على التعليم.

سلوى بيومي المجولي:

إن تقرير التنافسية في مصر لعام ٢٠٠٧ موجود على الإنترنت، يصدره المركز المصري للتنافسية ويكون في متناول جميع الناس، وهو لا يختص بالتعليم فقط، بل دائمًا يغطي أعمدة التنافسية التسعة والتي تتضمن التعليم.

متحدث لم يذكر اسمه:

إن نجاح تطبيق الجودة في الجامعات والكليات يتطلب أن يكون للإدارة، إدارة الكلية أو الجامعة، القدرة على إلزام أعضاء هيئة التدريس باتباع معايير الجودة الموضوعية، وهذه القدرة على إلزام أعضاء هيئة التدريس بذلك غائبة وغير موجودة، فلا سلطان على عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية.

حسن نذير:

إن إحدى المشكلات بالنسبة للتوظيف الحكومي هي اختلافه عن القطاع الخاص في كونه توظيفًا مدى الحياة، ولا يستطيع أي مدير في أي مؤسسة حكومية أن يعاقب أي موظف أخطأ، وينطبق هذا على الجامعة وخارجها، وعندما يشعر الموظف بعدم الأمان، يكون لهذا عيوب ومميزات، ومن وجهة نظر الإدارات تتمثل المميزات في أن يبذل كل موظف أقصى جهده للحفاظ على تجديد عقده، أما من وجهة نظر الموظف فهو لا يهمه سوى الأمان، لكن الأمان الزائد عن اللزوم يؤدي إلى التراخي، وتترسخ فكرة أن من يعمل مثل من لا يعمل، كلاهما موجود ولا يستطيع أحد أن يقول له أي شيء، ولا توجد وسائل للعقاب، وهذا هو ما يفسد الأمر كله، ولذلك، فإن المؤسسات المبنية على السوق الحر تتقدم، أما مؤسسات القطاع العام فالجميع يعرفون مستوى الأداء فيها، خاصة أن المرتبات والحوافز متشابهة بين الجميع، من يعمل ومن لا يعمل. وفي العادة ينقسم البشر إلى أربعة أنواع، هناك من سيعمل تحت أي ظرف من الظروف لأنه مجتهد، وهناك من لن يعمل تحت أي ظرف من الظروف، وهناك من يعمل لكن إذا وجد التسيب فسوف يتسيب، وهناك المتسيب بطبيعته، لكن لو وجد نظامًا يحكمه فإنه سيعمل بشكل جيد. وهاتان الفئتان الأخيرتان هما من لهما

أهمية عندي، وهما في الوقت نفسه الفئتان اللتان لا يمكن التحكم في عملهما إلا إذا امتلكت الإدارة سلطة الثواب والعقاب.

سلوى بيومي المجولي:

إنني أوافق تمامًا على ما قاله الدكتور حسن ندير، الشيء الوحيد الذي سيجعل كل هذه الأمور تنضبط هو الاعتماد للمؤسسات التعليمية، وسيبدأ الفرق في الظهور عندما يتم نشر أن الجامعة "أ" مثلاً تم اعتمادها في حين أن الجامعة "ب" لم يتم اعتمادها، وأنا واثقة من أن الكادر الأكاديمي للجامعة التي لم يتم اعتمادها لن يرضوا عن هذا الوضع، وسوف يبذلون أقصى ما عندهم لرفع مستوى الجامعة التي ينتمون إليها ولجعلها تنافس وتكون على أعلى مستوى. ومن واقع عملي، أجد أن الكثير من الأمور تغيرت، صحيح بنسبة بسيطة لا تتعدى ٤٠%، لكن حدث تغيير.

حامد حسن السقا:

منذ ٣٥ عامًا، كنت قد أصبت في قدمي اليسرى وانفصل أحد الأصابع بها انفصالاً كاملاً، وكنت في هذا الوقت في ريو دي جانيرو في البرازيل، وتم علاجي على أحسن ما يكون وإعادة الإصبع المنفصل إلى مكانه، وبعد سبعة أيام تم فك السلك وعادت قدمي كما كانت وهي على هذا الحال حتى الآن. وفي الأسبوع الماضي، جُرح حفيدي في مكان مشابه جرحًا خفيفًا نتج عنه أربع غرز تمت خياطتها في إحدى مستشفيات جامعة الإسكندرية مر عليها الآن عشرة أيام، ولم يتم فكها حتى الآن ولا يوجد له علاج، وسؤالي هل التكنولوجيا الطبية لم تصل مصر أم ماذا حدث؟

سلوى بيومي المجولي:

إنني لست طبيبة حتى أستطيع الإجابة عن هذا السؤال.

حسن ندير:

بما أن ذلك حدث في إحدى مستشفيات جامعة الإسكندرية، أرجو موافاتي بالبيانات لمتابعة الموضوع. وأود هنا الإشارة إلى أنه توجد الكثير من الملاحظات على خريجي جامعة الإسكندرية من الأطباء، وهم يتدربون في مستشفيات الجامعة، وبالتالي فإن هذا يعني أن هناك شيئـًا خاطئـًا في العملية التعليمية، وهو أمر خاضع للنقاش بدون شك.

متحدث لم يذكر اسمه:

أين هي الجودة في ظل التعيين بالواسطة؟

سلوى بيومي المجولي:

لا أعرف التعيين بالواسطة، لكنني أستطيع أن أؤكد أن التعيين في الجامعة بشكل عام يدور حوله جدل كبير، إن التعيين للأوائل يكون بالتكليف على حسب احتياجات الأقسام، ويوجد اتجاه في القانون الجديد بألا يتم تعيين المعيد لأننا نشكو من التوالد الداخلي، بمعنى أن مسار عمل المعيد هو حصوله على الماجستير ثم الدكتوراة ثم يصبح أستاذًا مساعدًا ثم أستاذًا ثم يخرج على المعاش ويصبح أستاذًا غير متفرغ بعد عشرات السنوات، ويؤدي ذلك إلى عدم وجود حركة بين الأساتذة أو بين الكليات ولا يوجد تبادل للخبرات. ومن هذا المنطلق، يجب أن يكون المعيد طالب منحة دون أن يتم تعيينه حتى يثبت نفسه بحصوله على درجتي الماجستير والدكتوراة، ثم يتم تعيينه بعد ذلك. أما ما يحدث الآن فهو لا يخضع للواسطة بقدر ما يخضع لما ذكره الدكتور حسن ندير من فكرة ترتيب الطلبة، وألا يكون المهم هو المستوى العلمي والمهارات، ولكن الدرجات.

وليد ضياء الدين (مدرس بكلية الزراعة – جامعة القاهرة):

إن الجهود الكبيرة الجارية في مجال جودة التعليم العالي لا تواكبها جهود موازية في التعليم ما قبل الجامعي مع أن خريج التعليم ما قبل الجامعي أو المُخرج، هو المُدخل في التعليم العالي، إن مخرجات التعليم ما قبل الجامعي هي مدخلات التعليم العالي، والأمر يستوجب رفع مستوى الطالب الداخل إلى التعليم العالي.

سلوى بيومي المجولي:

هذا ليس صحيحًا، إن وزارة التربية والتعليم تعمل على نفس الخط الذي تعمل عليه وزارة التعليم العالي، وفي الإسكندرية على وجه التحديد، تقوم الوزارة بتطبيق نظم الجودة على مجموعة من المدارس. وأعتقد أنه عندما تبدأ هيئة الجودة والاعتماد في عملها، ستحدث موجة حقيقية من الحراك في المدارس والجامعات حول منظومة الجودة.

حسن نذير:

أود أن أضيف أنه من ضمن مشروعات التعليم العالي في الجامعة مشروع تطوير كلية التربية لأنها الكلية التي ستقوم بإخراج المدرسين. وهذا مشروع له أهميته، وكان سابقًا على مشروع البنك الدولي ثم انضم له بعد ذلك، ويوجد تفكير في تأسيس نظامين، أحدهما يكون نظامًا تتابعيًّا، بمعنى أن يتم إلحاق خريجي كليات الآداب والعلوم بعامين في كليات التربية يخرج بعدهما للتدريس في المدارس، وهذا التفكير قائم في الوقت الحالي، وتم بالفعل إنفاق الكثير من الأموال على كليات التربية وعلى إحضار برامج مخصوصة لتطوير هؤلاء الأساتذة، والغرض من ذلك كله هو أن هؤلاء سيقومون بالعمل في مراحل التعليم قبل الجامعي.

متحدث لم يذكر اسمه:

من وجهة نظري كطالب في كلية فإن مجانية التعليم أدت إلى جعل نظام التعليم غير قادر على التحكم في أعضاء هيئة التدريس، لأنهم هم القادرون على تنفيذ جودة التعليم وإنتاج طلبة قادرين على الدخول في سوق العمل، إن جودة التعليم نابعة من أعضاء هيئة التدريس فقط.

سلوى بيومي المجولي:

نحن نتفق على موضوع مجانية التعليم، لأنه على المستوى السياسي فقد أعلن الرئيس محمد حسني مبارك أنه لا مساس بمجانية التعليم، ونحن نتحاور في ظل الأعداد الكبيرة للطلبة الذين يدخلون الثانوية العامة، أين يذهبون؟ وماذا يتعلمون؟ وأين سيذهبون بعد التخرج؟ ما الذي يحتاجه المجتمع؟ هذه هي مجموعة الأسئلة التي طرحناها على أنفسنا وقررنا على إثرها أن نعمل. لماذا يميل الكثيرون إلى إلحاق أبنائهم بالجامعات الخاصة؟ وهناك الكثير من الأسئلة الأخرى التي يتم طرحها في محاولة لإيجاد أفضل الحلول.

لكنني أختلف مع نظرية أن الجودة هي الأستاذ، وذلك لأن الجودة هي كل العملية التعليمية، والطالب هو جزء لا يتجزأ من الجودة. وأود في هذا السياق أن أقول لأبنائنا الطلاب إن لهم حقوقًا عند الأساتذة لابد أن يحصلوا عليها، وعليهم واجبات لابد أن يؤدوها. وتتمثل حقوقهم في أن يتعلموا المهارات وأن يتعلموا كيف يتعلمون، وألا ينحصر الأمر في أن يطلب الطلبة من أساتذتهم إلغاء بعض أجزاء المنهج للامتحان فيتم إلغاؤها بمنتهى البساطة، إن من حق الطالب الذي يقوم أستاذه بإلغاء أجزاء من محاضراته أو من منهجه أن يقوم برفع قضية ضده لأنه بهذه الطريقة حرمه من جزء

من حقه في التعليم. إن الجودة هي الأستاذ والطالب والمؤسسة التعليمية والأسرة، لابد أن يتحكم مفهوم الجودة في كل تفاصيل حياتنا اليومية.

سعيد حسن زلط:

قبل التحدث عن الجودة في التعليم المصري، يجب التحدث عن الجذور المريضة لهذا التعليم المصري وضرورة علاجها وتطويرها أولاً. كما يجب النظر إلى محو أمية المصريين أولاً والتي تزيد نسبتها بينهم على ٨٣%. كما يجب مراجعة نظام مجانية التعليم في مصر، وأكرر ذلك مشددًا على أن تكون كاملة للمستحقين ونصف كاملة للقادرين، ويتحمل أبناء الأثرياء الجدد التكلفة الحقيقية للتعليم حيث إنهم يحضرون إلى الجامعات بسيارات خاصة قيمة السيارة الواحدة نصف مليون جنيه. ومن هنا أطلب الرحمة من ضياع ١٦ مليار جنيه سنويًّا على هؤلاء الأثرياء غير المستحقين. ومن الضرورات القومية العاجلة تعديل اللائحة الطلابية لعام ١٩٧٩ حيث إنها سيوف مسلطة على رقاب طلاب مصر، كما أن هناك ضرورة للمراقبة الجادة لأفعال المركز الأكاديمي الإسرائيلي التجسسي على شباب الجامعات، وأفعال إليزابيث تشيني ابنة نائب الرئيس الأمريكي في مؤتمر دافوس بسويسرا، وتدخلها المستمر في إصلاح التعليم في مصر ودول الشرق الأوسط. وهناك أيضًا ضرورة لإنشاء مؤسسة أمنية مدنية خاصة بدلاً من الحرس الجامعي البوليسي. وأود أيضًا الإشارة إلى شكاوى علماء مصر الباحثين في تراكم أبحاثهم بالإهمال وعدم تطبيقها مما يؤدي إلى هروبهم للخارج.

سنية جافور (أستاذ بجامعة الإسكندرية ومدير مركز ضمان الجودة بها):

سؤالي يتعلق بكيفية حل المعادلة الصعبة في ظل سياسة الجودة الحالية في التعليم العالي للوصول إلى التميز في مؤسساتنا العلمية في ظل قواعد القبول في الجامعات، وكذلك تعيين الكادرات الأكاديمية من أعضاء هيئة التدريس.

سلوى بيومي الجولي:

أنا أوافق على هذه الفكرة، وهي من الأفكار التي طرحتها حيث أشرنا إلى ضرورة تغيير نظم القبول في الجامعات، وأن يكون هناك عام أو اثنان قبل الدخول في الجامعة، إنها مسألة أساسية في ظل الأعداد الكبيرة، وبالطبع يوجد ما نستطيع إنجازه الآن وهناك ما لا نستطيع حله إلا بعد أن يتم تعديل القواعد والقوانين والإجراءات، لكن، هذا لا يمنع أن نبدأ مثلاً بنظم تقييم الطلبة ومستوى المهارات المطلوبة ومستوى المناهج التعليمية، وهناك خطوات أخرى يمكن تأجيلها مثل توفير معامل كمبيوتر في كل الكليات لأن هذه الخطوة تنتظر تمويلاً من الوزارة، وكذلك الأمر بالنسبة لاقتناء دوريات علمية

على أعلى مستوى. أما ما يخص استقلالية الجامعة ونظم القبول للطلبة، أعتقد أن ذلك سيتغير في مرحلة قريبة للغاية لأنه بدون تطبيقه لن يتم الوصول إلى نظام الاعتماد بصورة مطلوبة.

كريم حمدي (بكالوريوس تجارة – جامعة الإسكندرية):

نتفق على مسألة أن التعليم هو المخرج الوحيد لتقدم مصر، ولكن، كيف يمكن إيجاد تعليم بجودة عالية والمصروفات التي يسددها الطلاب في حدود عشرين دولار سنويًّا، في حين أنه يزيد في الولايات المتحدة الأمريكية عن ٢٥٠٠ دولار سنويًّا للطالب الواحد؟

محمد محمد نبيل شعبان (مدرس مساعد – كلية السياحة والفنادق):

في جامعة إلينوي بالولايات المتحدة الأمريكية، تقوم شركتا كوكاكولا ونايكي برعاية الجامعة بنظام الـــSponsoring في مقابل ألا يُباع داخل الجامعة إلا مشروب الكوكاكولا مع وجود أكشاك لبيع منتجات نايكي، والسؤال هو لماذا لا يتم تطبيق ذلك في الجامعات المصرية؟

سهام محمد أمر الله (ماجستير تربية):

في الجامعات الخاصة على مستوى العالم هناك نظام المنح الدراسية، فما هو النظام المتبع في الجامعات الخاصة المصرية حول موضوع المنح الدراسية وهل هناك ما يلزم الجامعات الخاصة بتخصيص نسب معينة من طلابها في نظام المنح الدراسية؟

سلوى بيومي المجولي:

إن موضوع المنح موضوع مهم، وتقدم الجامعات الخاصة منحًا للطلبة، ويوجد نوعان من المنح، منح تفوق ومنح للأوضاع الاجتماعية ومرتبطة أيضًا بالتفوق وتقوم على فكرة تقليل المصروفات بنسبة تتراوح من ٢٠% إلى ٥٠%، لكنها لا تعطي أبدًا مجانية كاملة، ويمكن تطبيق هذا المفهوم إذا ما أردنا وضع النظام الخاص مع النظام العام، أو أن يستطيع المتفوق غير القادر أن يتعلم تعليمًا على درجة عالية من الجودة بمجانية كاملة، على أن يتحمل غير المتفوق تكلفة العملية التعليمية، لأن التكلفة لابد أن تُدفع من أجل الحصول على الجودة، أما بدون هذه التكلفة لن يستطيع أحد أن يقول إننا من الممكن أن نحصل على جودة في التعليم. لكن ما نريد التأكيد عليه هو أنه من حق المتفوق الحصول على منحة حتى في الجامعات الحكومية، لكن لا يُعقل أن تظل الدولة تُنفق على الطالب الذي يرسب حتى يستنفد مرات الرسوب؟ هذا غير منطقي وغير مقبول، ومن هنا، لابد أن نفكر في هذا النظام لنتفق على تعديله.

أما موضوع الرعاة، فهو أحد نظم التمويل المختلفة لدعم الجامعات، حيث توجد نظم تمويل غير تقليدية، وإذا امتلكت الجامعة زمام أمرها، وأصبحت مستقلة ومسئولة عن أن توجد لنفسها تمويلاً خارجيـــاً فإنها تستطيع ليس فقط الاستعانة برعاة، ولكن تقوم بمشروعات بحثية مع الصناعة، وتؤسس نظم مختلفة للمصروفات، وتؤسس مراكز تميز بحثي، وتستطيع أن يكون لها دخل كبير جدًّا. وتوجد بعض المؤسسات لرجال الأعمال الكبار يقومون برعاية بعض الجامعات الخاصة، وتوجد مجموعة منهم قاموا بإنشاء مؤسسة لدعم الطلبة المتفوقين ماديـــاً وفنيـــاً، وسيتم الإعلان عن ذلك في الجرائد.

حسن نذير:

إنني أتساءل، هل الدولة تدفع للجامعات تكاليف تعليم الطلاب؟ والإجابة هي لا، إن كل ما تفعله الدولة هو مسئوليتها عن مرتبات أعضاء هيئة التدريس والموظفين. وعلى سبيل المثال، تبلغ ميزانية جامعة الإسكندرية مليار ومائة ألف جنيه مصري، منها سبعمائة مليون جنيه مرتبات، وبعد ذلك لم يتبقَ سوى مبلغ ضئيل لا يكفي ما يحتاجه الإنفاق على التعليم. وعندما تكون مصروفات العملية التعليمية لا تزيد عن مائتي مليون جنيه يتم تقسيمها على ٢٧ كلية فسيكون نصيب كل كلية ضئيلاً للغاية، كما أنه لا يوجد بهذه الميزانية بند اسمه بحث علمي. وقد سألني الكثيرون ما إذا كانت المبالغ المخصصة للبحث العلمي كافية أم لا، فأجبتهم ببساطة قائلاً من الذي قال إنه من المفروض أصلاً أن تقوم الدولة بالإنفاق على البحث العلمي؟ أين يحدث هذا في العالم أجمع؟ لا تتم الأمور بهذا الشكل أبدًا في كل الدنيا، لأن من ينفق على البحث العلمي هو المستفيد منه، وفي مصر، ينطبق هذا الأمر على وزارة الاتصالات ووزارة المواصلات ووزارة الصحة ووزارة الإسكان، من الممكن لوزارة البحث العلمي الإنفاق على العلوم الأساسية مثل أبحاث الرياضيات وغيرها، وما سوى ذلك تنفق عليه الجهات التي ستستفيد منه. وللأسف الشديد، نحن دولة لا تؤمن بالبحث العلمي، وأتساءل كم وزارة طلبت منا حل مشكلاتها؟ والإجابة هي لا توجد وزارة واحدة فعلت ذلك، وما يحدث في كل الوزارات أنها تستسهل "مشروعات تسليم المفتاح"، وهذه المشروعات تغلق الطريق أمام مساعدة البحث العلمي مثلاً في الجامعة، خاصة وأنه عندما يحدث عطل في هذه المشروعات، فإنه يتم طلب الصيانة من الشركات الخارجية المنفِّذة، إذن، لا مكان للجامعة في هذا السياق. وبالتالي، فإن المجتمع نفسه لا يؤمن بالبحث العلمي، ولا يوجد به من ينفق على البحث العلمي وأغلب البحوث تظل حبيسة الأدراج. وللأسف، فإن ما يحدث هو الاعتقاد السائد بأنه يجب أولاً أن يتم البحث ثم يجري البحث عن تسويقه، وهو كلام منافٍ للمنطق ولا يحدث في العالم كله، إن المطبَّق في الدنيا كلها هو

أن تكون هناك شركة في احتياج لتطوير معين وبالتالي تلجأ للمؤسسات البحثية لحلها وتتولى الإنفاق على الخطوات لإنجاز هذا الأمر، والمشكلة أن هناك الكثير الذي لا نفهمه، وليس من الصعب علينا الاسترشاد بما يحدث في دول العالم، إن الروشتة معروفة ولا يمكن في ظل روشتة معروفة نقوم نحن باختراع روشتة أخرى. إذا أردنا أن يكون عندنا بحث علمي، فإننا أولاً في حاجة إلى مجتمع يؤمن بالبحث العلمي ويقوم بالإنفاق عليه، لأنه إذا لم يحدث ذلك فإنه لا يوجد أي شيء في يد الجامعة.

ويجب أن نعرف أنه حتى يمكننا النشر في مجلة علمية كبيرة فإنه يجب أن يكون عملنا State of the Art بمعنى أن يكون آخر ما توصل إليه في المجال الذي يتحدث عنه البحث، والسؤال هو: ما هي الشركات في مصر التي تستخدم آخر ما توصل إليه العلم؟ إن الدول الأخرى عندما تود تحديث مصانعها فإنها ترسل إلينا بمصانعها القديمة، إذن، فإنه حتى التكنولوجيا المستخدمة في مصانعنا، متخلفة عن الـــState of the Art بعشرات السنين، ومن هذا المنطلق، عندما تكون مصانعنا في مشكلة ونقوم بحلها، فأين سنقوم بنشر هذا الحل؟ نستطيع نشره في أية مطبوعة محلية، لكن بالتأكيد لا يمكن أن ننشر في المجلات العلمية العالمية والتي تتطلب مستوى آخر من البحث العلمي ومستوى آخر من الإنفاق على البحث العلمي. وفي إحدى الجامعات التي تبوأت أحد المراكز العشرين الأوائل على مستوى العالم، كان المسئول عن البحث العلمي في حالة حزن شديد واشتكى من أن ميزانيته عشرون مليار دولار فقط وأنه لا يستطيع أن يغطي البحث كما يجب! وللعلم، فإن ميزانية مصر بالكامل تساوي ٣٧ إلى ٤٠ مليار دولار تشمل دخل مصر من قناة السويس والسياحة والصادرات وإنتاج المصانع المختلفة وغير ذلك. من السهل أن نقول أشياء كثيرة، لكن يجب أن نعرف ماذا نقول؟ كيف نتوقع أن نحتل مستوًى مرتفعًا في ظل هذه المنافسة الكبيرة؟ ما هي أدواتنا؟ وهذا لا يعني أن نرضى بما نحن فيه، لكن الخطة الأولى للإصلاح تقتضي أن نعرف أولاً أين نقف؟ وبعد أن نعرف ذلك بشكل حقيقي وفعلي دون أية زخارف، فإن وقتها فقط سوف نعرف الطريق المؤدي إلى ما نريد.

جمال الدين عبد الرازق (أستاذ ورئيس قسم الإرشاد السياحي – كلية السياحة والفنادق – جامعة الإسكندرية):

كيف يمكن تطبيق نظام الجودة على الطالب القادم من التعليم الثانوي الذي يأتي إلى الجامعة وقد اتبع نظامًا للتلقين، وأقترح أن يتم تطبيق هذا النظام أولاً على طلبة المرحلتين الابتدائية والإعدادية.

حسن نعمان سلام (أستاذ ووكيل كلية الطب – جامعة الإسكندرية):

لماذا لا يتم تقسيم الكليات مثل كلية الطب مثلاً ذات العدد الكبير إلى عدة كليات تتبع نفس الجامعة؟ ومتى سيتم تغيير نظام اختيار الأساتذة بحيث يتوقف على الكفاءة وليس الأقدمية مثل جامعات العالم، وأن يكون التقدم للوظائف مفتوحًا لكل الجامعات؟ كما أقترح في الجامعات الخاصة ألا يكون لأي مساهم نسبة تسمح له بالسيطرة الكاملة على الجامعة؟

سلوى بيومي المجولي:

أود التركيز على اختيار الأساتذة، على ألا يغضبوا لأن هذا موضوع أساسي ومهم جدًّا، إن النظم المطبَّقة لاختيار الأساتذة نظم قديمة وغير مقبولة، ويوجد الكثير من الأساتذة الذين ظلوا بنفس الجامعة طوال عمرهم ولم يروا معظم محافظات مصر ولم يسافروا أو يشاركوا في أية مؤتمرات أو ورش عمل أو ينشروا أبحاثًا داخل مصر أو خارجها. وكلنا لا نوافق على ذلك لأن ما يحدث أن الأستاذ المتميز لا يأخذ حقه نتيجة أن كل الأساتذة يريدون أن يكونوا مثل بعضهم البعض، وأن كل الحوافز يتم تقسيمها على الجميع بالعدل والقسطاس، وبالتالي فإن من يعمل مثل من لا يعمل مثلما أشار الدكتور حسن نذير في كلامه. ونحن نفعل ذلك على الرغم من أنه لدينا كفاءات نستطيع أن نتميز بها، وفي ضوء ذلك، تم اقتراح قانون مثله مثل القانون المطبَّق في الجامعات الموجودة في جميع أنحاء العالم وفي الجامعات الخاصة في مصر: أن يكون التعيين عن طريق التعاقد، والعقد شريعة المتعاقدين، وأنه من حق الإدارة والطلبة والأساتذة الآخرين أن يقوموا بتقييم الأستاذ، وبناء على هذا التقييم يتم إقرار أن يبقى هذا الأستاذ أو أن ينتقل إلى جامعة أخرى أو حتى إلى وظيفة أخرى أو كيفما يشاء، وللأسف، لم يقبل أي أستاذ في مصر هذا الكلام على الإطلاق، لقد وقف الجميع ضده، ومعنى ذلك أنه لن يمكن أبدًا التعامل مع أي نوع من أنواع الجودة وفق نظام تعيين هيئة التدريس الحالي، وتبيَّنا أن كل خمس سنوات نجد هرمًا مقلوبًا، حيث يصبح كل المدرسين أساتذة مساعدين، ثم يصبح كل الأساتذة المساعدين أساتذة، وهذا لا يحدث أبدًا قي أي مكان في العالم. المفروض أن يكون من حق الجامعة اختيار أعضائها، وأن يكون هناك تنافس، وألا تكون مرتبات أعضاء هيئة التدريس متماثلة مثلما يحدث في جامعاتنا، إننا لن نستطيع أبدًا أن ننجز أي شيء إذا استمرت الأمور على نفس الوتيرة، وليس من المعقول أن تكون لدينا في كل الجامعات كليات زراعة؛ كل واحدة بها ثمانية عشر تخصصًا متكررًا في كل الجامعات، لماذا لا يكون عندنا كلية متميزة في كل جامعة، وأن تتنوع التخصصات من جامعة إلى أخرى؟ لماذا لا تقدم الجامعة خريجين مفيدين فعلاً للمجتمع؟ ولماذا لا تكون هناك جامعات تتخصص في خدمة البحث العلمي فقط؟ ليس من المعقول

أن نظل طوال الوقت نعمم كل شيء، إن الجودة تعني التميز، والأستاذ الجامعي ليس موظف حكومة.

وحول فكرة تقسيم الكليات الكبيرة، أقول إنها مسألة واردة، وقد قامت الوزارة بالفعل بفصل الفروع وأسست بها جامعات، لكن الفكر المقترح أن يكون هناك أكثر من جامعة واحدة تحمل نفس الاسم مثل جامعات باريس مثلاً حيث توجد جامعة باريس ١ وجامعة باريس ٢ ... إلى آخره، وأعتقد أن تطبيق نظام مماثل في مصر مطروح في رؤية وزارة التعليم العالي.

ضحى أحمد (عضو مجلس أمناء في إحدى المدارس الابتدائية بحي غرب):

أود أن أتحدث بصورة عملية بعيدًا عن النظريات أو وجهات النظر الشخصية، إن من ضمن مهام مجلس الأمناء في مدرستي جمع التبرعات، وقد اعتبرت ذلك تسولاً، لكن قيل لي إن التبرع يمكن أن يكون أيضًا معنويًّا، فعرضت مجهودي للذهاب إلى الطلبة ضعاف القدرات في الصيف ومجالستهم، وانتظرت أن يدعوني أحد فلم يحدث، وعندما سألت قيل لي إن المجموعة المطلوبة لم يبلغ عددها خمسة عشر طالبًا، فأجبت بأن ذلك أمر جيد لأن هذا معناه أن مستوى الطلبة في المدرسة مرتفع، فقيل لي ثانية إن عدم وصول المجموعة إلى خمسة عشر فردًا يعني أن المدرسين لن يحصلوا على مكافأة!! وقد اندهشت من هذه الحجة وبالطبع توقف الموضوع. إنني أروي ذلك حتى يتأكد لدى الجميع أن إقرار سياسات لا تستوعب كل الثغرات يكون مآله الفشل، إننا نحتاج إلى سياسة تستوعب الجميع، ومهما أصلحنا في التعليم العالي، فإن الطالب القادم من المرحلة الثانوية طالب مبرمج. وما أود التأكيد عليه هو أن المستهدفين بالتغيير هم أول من سيقاومونه، والأساتذة الذين سيقيِّمون الطلبة ليسوا على مستوى من الكفاءة يسمح لهم بهذا التقييم.

متحدث لم يذكر اسمه:

أين المحاضرات الخاصة بتوعية أعضاء هيئة التدريس بما هو مطلوب للتطوير والجودة؟

حسن نذير:

يوجد الكثير من المحاضرات التي نقوم بها على مستوى الكليات، وفي برنامج تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس توجد برامج خاصة للجودة، هذا بالإضافة إلى أن مركز الجودة في الجامعة يقوم بإعداد العديد من المحاضرات، وأنا شخصيـــاً قد حاضرت في هذا الموضوع أكثر من مرة.

علي إبراهيم علي عبيدة (أستاذ وعميد كلية الزراعة – سابا باشا – جامعة الإسكندرية):

أين نحن من المنافسة والمحاسبة في التعليم العالي؟ داخليـــاً على الأقل تهدف التنافسية والمحاسبة إلى إثارة روح التنافس بين الكليات المتناظرة في مجالات التخصص للوصول إلى أفضل منتَج.

سلوى بيومي المجولي:

إن موضوع المحاسبة جزء أساسي من استقلالية الجامعات ومن نظام تطبيق الجودة، لأنه عندما يحدث تقييم في الجودة سواء كان الطالب يقيِّم الأستاذ أو كان يحدث تقييم لنظام الجودة بشكل عام يؤدي في النهاية إلى أن يصدر تقرير يوضح ما إذا كانت الكلية مؤهلة للحصول على الاعتماد أو لا تستطيع أن تتقدم للاعتماد مع بيان نقاط ضعفها، وبناء على هذا التقييم، يُنظر ما إذا كان بمقدور وزارة التعليم العالي أن تنفق على تحسين وضع هذه الكلية أو تلك حتى تتقدم للحصول على الاعتماد.

مروى القاضي (مدرس بجامعة الإسكندرية):

كيف يمكن حل مشكلة رفض المجتمع الأكاديمي لتطوير المناهج وتطوير العملية التعليمية بصورة عامة داخل الكليات خاصة مع وجود ثقافة رفض كل ما هو جديد؟

سامي منسي (موجه في وزارة التربية والتعليم):

بدأت لجنة الجودة والاعتماد عملها في عام ٢٠٠٣، وبعد مرور أربع سنوات لنا الحق في أن نتساءل ماذا حققت هذه اللجنة في تغيير سلبيات التعليم الجامعي؟ وهل هناك خطة إستراتيجية زمنية سوف تصل الجامعة فيها إلى مستوى الاعتماد والجودة؟

سلوى بيومي المجولي:

نحن نعمل منذ عام ٢٠٠٣ بالفعل، وقد قمنا بزيارات للاعتماد لعدد ٤٨ كلية وبصدد الانتهاء من ١٠٠ كلية على نهاية هذا العام ٢٠٠٧ من إجمالي ١٤٦ كلية سبق وتقدمت إلى اللجنة بمشروعات. وهذه الكليات جميعًا حدث فيها تغيير في الثقافة الحقيقية داخل الكليات، ونحن لا نقول إن ١٠٠% من المجتمع الأكاديمي أصبح موافقًا على هذا الموضوع، لكن في بعض الكليات تراوحت النسبة بين ٤٠% إلى ٦٠%، لقد حدث تحريك للماء الراكد.

وأما الأمر الذي فرض نوعًا من التنافسية الداخلية فهو أننا قمنا باختيار ست كليات من ٤٨ كلية على مستوى ١٧ جامعة، وبعد أن قمنا بأول وثاني زيارة وقمنا بإصدار أول وثاني تقرير، وجدت هذه الكليات أنها تستطيع أن تحصل على الدعم المادي من الوزارة حتى تقوم بحل جميع نقاط الضعف عندها للتقدم إلى الجامعة. وقد دفع ذلك جميع الكليات إلى العمل بمعدلات غير مسبوقة، فمن تم اختياره يعمل بكل جد ومن لم يتم اختياره يتساءل ويهتم؛ لكن لا يوجد من يعترض على اختياراتنا نظرًا لأن تقاريرنا تتميز بالوضوح والشفافية ومعاييرنا للاختيار واضحة ومحددة، وبناء على ذلك بدأت الكليات تتنافس وبدأت الجامعات تتنافس خاصة أنه لم يتم اختيار سوى ٣ جامعات من ١٧ جامعة، وهذا التنافس يتم داخليـــًا في تطوير برامجها التعليمية وفي نظم تقييم الطلاب وفي تطوير بعض الخدمات التي تقدمها، والمشكلة في بعض الكليات ليست مشكلة مادية ولا مشكلة إمكانيات، وتوجد الكثير من الكليات التي تمتلك كمية كبيرة من الأجهزة والمعامل غير المستخدمة، وبعض الكليات أبدت عدم قدرة على التعامل مع التقييم في ظل الأعداد الكبيرة للطلبة، فقدمت لهم اللجنة كيفية التعامل مع هذه الأعداد، بحيث يتم فتح المعامل أكثر من فترة حتى تستطيع أن تغطي الطلب الزائد عليها، كما توجد كليات كثيرة بدأت تعمل على تطبيق نظم مختلفة للتعليم والتعلُّم، وتقوم كل الكليات حاليـــًا بتطبيق نظام الماتريكس في كل الكليات، وهذا النظام من شأنه تحديد جميع المهارات والمعارف وحيثيات الخريج، ولم توجد من قبل مواصفات للخريج أو مهمة محددة مكتوبة للكليات والجامعات، ولم تكن هناك قبل ذلك خطط إستراتيجية خاصة بالجامعة يعمل عليها مركز الجودة الذي يعمل مع ٢٧ كلية وذلك قبل تقديمها للجنة الجودة لاعتمادها على أن تكون موقَّعة من رئيس الجامعة.

وفي البداية، نحن نقوم بتقديم تقرير شفهي حيث نجتمع مع عميد الكلية والوكلاء والأساتذة ونعرض عليهم ما وجدناه فيما يتعلق بالجودة، وأذكر أن الكلية الأولى التي زارتها اللجنة وعرضت عليها نتائجها كان العميد والأساتذة في حالة ثورة كبيرة وغضب عارم، أما اليوم، وعندما نقوم بإرسال تقريرنا لأية كلية فإن الكلية ترسل إلينا خطاب شكر، هذا هو ما يحدث بالفعل، لقد فهم الجميع أن ما نفعله يهدف أولاً وأخيرًا إلى المصلحة العامة، ويكفينا ما حدث من حراك في الجامعات.

حسن نذير:

نشكر الأستاذة الدكتورة سلوى بيومي المجولي على رحابة صدرها في الرد على كل التساؤلات والتعليقات التي وردت إلى المنصة، ونلتقي على خير في منتدى الحوار.